الوطن والمواطنة

ورقة قدمت في منتدى الثلاثاء الثقافي في حفل اليوم الوطني ٩٠ للمملكة بتاريخ ١٤٤٢/٢/٥هـ الموافق ٢٠٢٠/٩/٢٢م

الدكتورة أميرة داود كشغري

أديبة وكاتبة، أستاذ مشارك (متقاعدة) في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز

الشكر يتجدد لهذا الملتقى الباذخ في حواراته وندواته الملامسة للفكر والثقافة. وللوطن في يوم الوطن باقات حب وامتنان لكل من أسهم في إرساء القيم الإنسانية العليا، لكل من عمل للمبادئ المبشرة بالسلام والمحبة، فنحن دين السلام ووطن المحبة، ولكل من شارك في بناء مستقبل ترسمه إنجازات أبناء الوطن رجالاً ونساءً، على امتداد صفحاتك يا وطني.

على أوتارك يا وطني أنشودة أمن وأمان للوحدة الوطنية..،

وقفة وحدة وطنية مع كل أبناء الوطن لقائد المسيرة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان وولي عهده الأمين.

مفهوم المواطنة / المواطن

بداية لا بدّ من تحرير المصطلح وإزالة التداخل اللغوي الذي قد يحيط بمفهوم المواطنة مع غيره من المفاهيم المرتبطة به (في سياق استخدامه اليومي)، أبرزها مفهوم الوطنية والانتماء.

المواطنة (Citizenship) من الجذر العربي (واطن) وهي لغوياً مصدر للفعل (واطن) بمعنى شارك في المكان إقامةً ومولدًا. وهي ظاهرة مركبة محورها الفرد من حيث هو عضو مشارك في الجماعة الوطنية وفي الدولة. لذلك فالمواطنة مفهوم موضوعي، بمعنى الانتماء الموضوعي للمجتمع وللدولة التي يحمل الفرد جنسيتها

(علاقة بين أفراد ودولة لا تحددها المشاعر ولا الوجدانيات) . وفي الفضاء السياسي والاجتماعي هي المساواة والعدالة في الحقوق والواجبات، أي الحقوق المكتسبة التي يحصل عليها المواطن والواجبات التي ينبغي الالتزام بها تجاه الدولة.

أما الوطنية (Patriotism) فهي ظاهرة نفسية اجتماعية مركّبة و «حكم قيمة» أي أنها مفهوم وجداني ذاتي وليس موضوعي، بمعنى «حب الوطن» أرضاً وأهلاً والسعي إلى خدمة مصالحه. وهي شعور فطري بالانتماء.

المواطنة صفة يكتسبها الفرد ليتمتع بالمشاركة الكاملة في الوطن بما تحملها هذه المشاركة من حقوق وواجبات والتزامات متبادلة بين الأفراد والدولة (العقد الاجتماعي)، وهي العضوية الكاملة في الدولة والتي تتجسد بالممارسة والعمل وليس مجرد الوجدانيات.

ولذلك هناك ترابط كبير بين الوطنية والمواطنة فهما وجهان متباينان من وجوه الارتباط بالجماعة الوطنية ووجودها السياسي.

وبما أن المواطنة صفة موضوعية فهي لا تقبل التفاوت والتفاضل، مثلها مثل مفهوم الإنسانية. فالإنسان لا يمكن أن يكون نصف إنسان مثلاً. وبالتالي لا يمكن أن يكون هناك مواطن أكثر أو أقل مواطنة من مواطن آخر أو مواطن ناقص المواطنة (ولكن يمكن للأسف أن يكون هناك مواطن منتقص المواطنة، أي مواطن درجة أولى، ومواطن درجة ثانية مثلاً، أو مواطن ذكر، ومواطن أنثى).

يترتب على هذا التعريف أن المواطنة لا تقبل تفاوتاً في الامتيازات المبنية على موقع الفرد في السلّم المناطقي، والطائفي، والعشائري القبلي، أو بناء على العرق، أو الجندر أو غيرها من الفضاءات المكوّنة للنسيج المجتمعي التعددي. وهذا ما يجسّده على أرض الواقع تساوي المواطنين أمام القانون.

إن التسليم بمفهوم المواطنة باعتبارها الانتماء الموضوعي للوطن، والذي يقوم على أسس ومقومات، وليس عن طريق موقع الفرد في السلّم الاجتماعي، يشير إلى أن المواطنة هي الدائرة الأوسع ضمن الدوائر الأصغر للفرد في الوطن، (التعددية، الهوية، الحقوق، الانتماء، والمواطنة). أنظر الشكل (١)

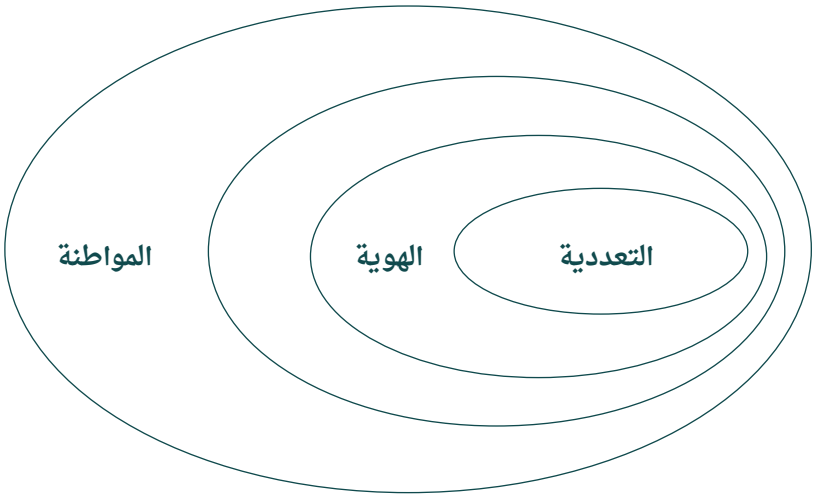

(شكل ١)

الهدف هو ألا تخل الممارسات ضمن الدوائر الأصغر بمبدأ المواطنة (الدائرة الأوسع) لأنها البوتقة التي تضم تحت عباءتها الانتماءات الأضيق.

وبالتالي فلا (وطنية) دون (مواطنة) ولا مواطنة دون تحديد الحقوق والواجبات (تشريعاً وممارسة).

وكلما أتيحت الفرصة للمواطنين كي يمارسوا حقوقهم المدنية، كلمتا تولد وازداد لديهم الشعور بالمواطنة وتعزز حس الانتماء للوطن.

مقومات وأسس المواطنة

أولًا: الجانب المدني / الحقوقي

المساواة وتكافؤ الفرص حيث لا تتحقق المواطنة إلا بتساوي

الجميع في اكتساب الحقوق وأداء الواجبات تحت مظلة القانون. إن عدم اقصاء الأقليات أو أي فئة من المجتمع، يمثّل حماية مبدأ المساواة بين جميع المواطنين داخل المجتمع. الجميع متساوون أمام القانون. لكل المواطنين نفس القدر من الكرامة الاجتماعية وهم سواء أمام القانون دون تمييز في الجنس، أو العرق، أو اللغة، أو الدين، أو الأفكار السياسية، أو الأحوال الشخصية والاجتماعية.

ثانيًا: الجانب السياسي

لا بدّ من التركيز على دور المشاركة في الحياة العامة بالنسبة للمواطنين حيث لا يكفي تكافؤ الفرص لتحقيق مبدأ المواطنة، بل يجب على الحكومات توفير كامل الحرية للأفراد لممارسة الحياة العامة الجماعية في ظل حرية الفكر والتعبير وحرية الانتماء السياسي. المشاركة العامة تعني اتاحة الفرصة للجميع دون تمييز للانخراط في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثال: (في التعليم، في المرافق الصحية، الخدمات العامة، وحرية النشاط الثقافي، والاجتماعي، والإبداعي، والجمعيات الممثلة للمواطنين، مثل مؤسسات المجتمع المدني، والبرلمانات). بمعنى أوسع توفير فرص الانخراط التلقائي في مختلف مجالات الحياة العامة وحقولها.

هنا يبرز دور الدولة في توفير هذه الفرص، وإعطاء المواطنين القدر الكافي من الحرية، والقدرة على المشاركة والتأثير في مجتمعاتهم، بغض النظر عن انتماءاتهم المناطقية، أو العشائرية أو المذهبية. يجب أن يكون كل مواطن قادر على أن يشارك في الحياة العامة بنفس القدر، وبنفس الأريحية، وبنفس المساواة. بمعنى آخر، كيف أستطيع أنا وأنت وهو وهي، باعتبارنا مواطنين، أن نشارك في الحياة العامة دون تمييز أو انتقاص من أي منا لكونه ينتمي لمنطقة، أو مذهب، أو قبيلة، أو طبقة اجتماعية معينة. هذا في نظري أساس مهم من شأنه تعزيز الشعور بالمواطنة الكاملة.

ثالثًا: الجانب الاجتماعي

الـولاء للوطـن، ويعنـي ذلـك أن الرابطـة التـي تجمـع الوطـن والفـرد تسـمو عـلى الانتـماءات المناطقيـة، والعشـائرية، والقبليـة، ولا خضـوع فيهـا إلا لسـيادة القانـون. ومـن المهـم الإشـارة إلى أنـه لا تتبلـور صفـة المواطنـة بمجـرد وجـود القوانـين والمؤسسـات التـي تدافـع عـن المواطـن، وتقـف معـه في سـبيل نيـل حقوقـه، بـل نحتـاج أيضًـا إلى تشـبع المواطـن بقيـم المواطنـة وثقافـة القانـون، وبالتـالي رفـع وعيـه بأهميـة الاحتـكام إلى القانـون، لحـل الخلافـات والنزاعـات التـي يتعـرض لهـا، بـدلاً مـن أخـذ الأمـر بيـده والانتقـام أو الاختصـام.

في المقابـل نجـد أن وعـي المواطـن بقيـم المواطنـة، تجعلـه في منـأى عـن اسـتعمال العلاقـات الخاصـة للحصـول عـلى منفعـة، أو تجـاوز غـيره أمـام القانـون، بالإضافـة إلى تعزيـز قدرتـه عـلى احـترام حقـوق وحريـات الآخريـن في المجتمـع، حتـى وإن اختلـف مـع توجهاتهـم واختياراتهـم وانتماءاتهـم لأن ذلـك يسـهم في تنظيـم علاقـات المواطنـين فيـما بينهـم.

مـن قيـم المواطنـة التـي يجـب تعزيزهـا لـدى الفـرد الاهتـمام بحمايـة مكتسـبات الوطـن، ومـن ضمنهـا الاهتـمام بالبيئـة ومكتسـبات الوطـن الماديـة، سـواءً في المنـزل، أو الشـارع، أو العمـل في أي مـن هـذه الأماكـن، وأيضـاً قيـم المواطنـة تتجـلى في القـدرة عـلى الوقـوف جميعـاً كمواطنـين في أوقـات الأزمـات والطـوارئ. هـذه القيـم مهمـة جـداً وهـي أسـس للمواطنـة، والجانـب الأخـير هـو الجانـب التربـوي، واعتقـد أني سـأتحدث عنـه حينـما نتطـرق لموضـوع أو محـور تعزيـز المواطنـة؛ لأن الجانـب التربـوي أيضـاً عـلى قـدر كبـير مـن الأهميـة في بنـاء الوعـي بالمواطنـة الكاملـة.

المواطنة والتنوع الثقافي

تتسـم معظـم المجتمعـات المدنيـة الحديثـة جميعهـا بالتنـوع الثقـافي، فنحـن نـادراً مـا نجـد مجتمعـاً يقتـصر عـلى ثقافـة واحـدة أو

لغة واحدة أو حتى دين واحد. وبالرغم من ذلك هناك الكثير من الاندماج والتعايش الذي اصبح جزء من سمات هذه المجتمعات. في هذا المحور، أشير إلى مفهوم أرى أنه من أهم المفاهيم التي علينا استيعابها وتقنينها، ومن ثم صياغتها والعمل بها في سياساتنا الثقافية. إنه مفهوم «المواطنة باعتبارها حاضنة للتنوع الثقافي». يتطلب هذا المفهوم من الدولة والمؤسسات والأفراد استيعاب التعددية الثقافية، باعتبارها مصدر غنى وثراء جماعي كونها رأسمال المواطنة. إن الحفاظ على التعددية الثقافية واستيعاب التنوع الثقافي في المجتمع هو مصدر قوة علينا تعزيزها والاحتفاء بها لا مصدر ضعف نتوجس منه. لكن في الوقت نفسه علينا أيضا إدارة تمظهرات هذا التنوع الثقافي (الفنون، اللهجات، الرقصات، المأكولات والأزياء الشعبية) بشكل جيد يضمن البعد عن سياسة الانصهار وذوبان المجموعات الثقافية في بوتقة مركزية ضاغطة. عندها نتمكن من دعم الحاضنة الثقافية للمواطنة من جهتين: الأولى تضمن القدرة على تأمين الحقوق لجميع المواطنين بالتساوي. والثانية تعمل على تطوير الحياة العامة على أساس التفاعل الثقافي الذي يجعل من التنوع مصدراً للإثراء المشترك.

في هذا الصدد أشير إلى أدبيات المواطنة والتنوع الثقافي والتعددية، وكثير من المفاهيم التي حظيت بالدراسة على كافة الأصعدة التشريعية، والتربوية، والسياسية، والاقتصادية والثقافية، والاجتماعية. مما لفت اهتمامي في هذا المجال الدليل العربي في التربية على للمواطنة، الذي صدر عام ٢٠١٤، وشاركت فيه مؤسسات ودول عربية مختلفة، باعتبار أننا في طور بناء المواطنة، وفي طور خلق الوعي بأهمية المواطنة؛ لأنها الضامن الوحيد للوحدة الوطنية. وبالعودة لحاضنة التنوع الثقافي، تؤكد الدراسات أنه حينما تكون المواطنة حاضنة للتنوع الثقافي تستطيع أن تستوعب التعددية الثقافية، وهي مصدر غنى للمجتمع، ومصدر غنى لجميع المواطنين شرقاً وغرباً

شمالًا وجنوبًا. إن الاعتراف بالتعددية الثقافية واستيعابها وليس استبعادها هو الضامن الوحيد لخلق المواطنة الكاملة، ولخلق الاندماج والوحدة الوطنية. كما أنه من الأهمية بمكان استيعاب الخصوصيات الثقافية، وليس استبعادها باسم المساواة المطلقة التي تنتهي بفرض ثقافة حصرية مهيمنة.

هناك نماذج عالمية للمواطنة باعتبارها حاضنة للتنوع الثقافي. مثال لدول من العالم: بلجيكا (١٩٣٠) التي بها قوميتان ولغتان، إسبانيا ١٩٧٨ قوميات مختلفة في الشمال والجنوب. إن تعزيز هذه الهويات التعددية باعتبارها هويات ثقافية متكاملة ضمن الدولة (الكيان السياسي/الجغرافي)، من شأنه تخفيف الاستقطاب بين الفئات المتعددة ثقافيًا في الوطن، مما يحافظ على وحدة الهوية الوطنية.

سبل تعزيز المواطنة

إن الوعي بمفهوم المواطنة يعدّ نقطة الانطلاق الأساسية في تشكيل نظرة الفرد إلى نفسه، وإلى بلده، وإلى شركائه في صفة المواطنة. كما أن ترسيخ الوحدة الوطنية بين أبناء البلد الواحد، يتطلب التسليم بمفهوم المواطنة فكراً وممارسة. ومن اجل تعزيز المواطنة بشكل منهجي مستمر علينا تتبع مقومات المواطنة التي تم التطرق لها، والعمل بشكل دائم ومستمر على تفعيل تلك المقومات وتطويرها في مسارات ملموسة، وقوانين مكتوبة تشريعاً وممارسة ومراقبة. مما ينعكس إيجابًا عند معالجة أي بعد من أبعاد التنمية الشاملة والإصلاح.

المسار التشريعي (المدني الحقوقي)

١. تعزيز القوانين من خلال الممارسة الفاعلة والمراقبة فمجرد وجود القوانين لا يضمن الحقوق.

٢. مكافحة الفساد من أجل تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص للمواطنين،

وحصولهم على حقوقهم المدنية (هيئة الرقابة والتحقيق، هيئة حقوق الإنسان، هيئات مكافحة التمييز، هيئات حقوق الطفل، حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، وحقوق المرأة).

المسار السياسي

١. تطوير مؤسسات المجتمع المدني لخدمة المواطنين.

٢. تطوير وعي الأفراد بأهمية المشاركة في اختيار ممثليهم (الانتخابات البلدية).

٣. تعزيز دور المواطن بوظيفة مجلس الشورى، والمؤسسات التمثيلية للمواطنة، وحقوقها وواجباتها.

المسار التربوي

١. تعزيز وعي المعلمين، وهيئات التعليم في المدارس، والجامعات بمفهوم المواطنة، وما تفرضه من حقوق لهم، وواجبات عليهم تجاه الطلبة والمجتمع.

٢. تعزيز وعي النشأ الجديد والشباب (المدارس والجامعات) بمفهوم المواطنة، بما يضمن استيعابهم للحقوق التي تضمنها لهم المواطنة، باعتبارهم مواطنين. وهنا أشير لدور التربية ومؤسسات التعليم التي يقع على كاهلها رفع وعي الطلاب والطالبات بقيم المواطنة فكراً وممارسة، من أجل تحقيق الاندماج الوطني (التربية الوطنية).

المسار البيئي

كيف نحوّل الأرض إلى وطن، ومن ثم كيف نحوّل الإنسان إلى مواطن من خلال المشاركة في صياغة الحياة (جمعيات حماية البيئة).

http://www.thulatha.com

news@thulatha.com

+966 (59) 528-1030

thulathaforum

thulatha_forum